الإعراب وحركاته في العربية

د. زهير غازي زاهد

العربية لغة معربة، وقد ورثت الإعراب واحتفظت به عن الأصل السامي، وقد عرفَت حركاتِ الإعراب أخوات العربية كالأكّدية والبابلية والآشورية، ووجِدت آثاره في قانون حمورابي المعروف، وقد احتفظت العربية الفصحى بظاهرة التصرف الإعرابي في حين فقدتها اللغات السامية[1].

لقد دلّت النصوص الشعرية التي وصلت إلينا من عصر ما قبل الإسلام خاصة، بأداء ألفاظها وجملها، وتناسق أوزانها وقوافيها، دلالةً أكيدة على وجود حركات الإعراب المنطوقة، وقد أكد ذلك وفتح آفاق الدراسات فيه النص القرآني وأداؤه، وجهود المسلمين منذ بدء نزوله للحفاظ على لغته سليمة الأداء بالحفظ والكتابة والقراءة، ثم بوضع الرموز لاستكمال رسوم كتابة كلماته كما تؤدى ألفاظها وما تقتضيه من الحركات. وأول من وضع رموزا لحركات الإعراب هو أبو الأسود الدؤلي (ت: ٦٩هـ(وسمي عمله «نقط الإعراب». وقد أجمعت الروايات على أنه «أول من استن العربية وفتح بابها وأنهج سبيلها ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلي وكان رجل البصرة[2]».

كان عمل أبي الأسود خطوة مهمة لإيجاد الرموز التي تضبط أواخر الكلم في النص حين يؤدى على وجه الصواب، وفقًا للغة القرآن الكريم التي توحد العرب عليها، وأجمعوا على أهمية الحفاظ على أدائها، وهو عمل حدث

---

(1) انظر: اللغات السامية لنولدكه (٧٢)، التطور النحوي للعربية لبرجستراسر (٥٤).

(2) طبقات فحول الشعراء لابن سلام (١٢)، العربية ليوهان فك (١٥).

لأول مرة. وردت فيه مصطلحات: الفتح والضم والكسر في قول أبي الأسود لكاتبه الذي اختاره فصيحا وطلب منه أن يضع الرموز على وفق أدائه ونطقه بها. قال: «إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة فوقه على أعلاه، فإن ضممت فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف، وإن كسرت فاجعل النقطة تحت الحرف، فإن أتبعت شيئًا من ذلك غنةً فاجعل مكان النقطة نقطتين»[1].

فحركات الإعراب إذن أصوات تنطق مع حروف أواخر الكلم المعرب، ولا تكتب في ضمن الحرف. فحين وضعت رموزها وضعت منذ البدء فوق الحروف أو تحتها تابعة لها كما خاطب أبو الأسود الدؤلي كاتبه في كلامه السابق. وعندما استبدل الخليل بن أحمد الفراهيدي بنقط الإعراب حركات الإعراب: الفتحة والضمة والكسرة وضِعت في المواضع التي اقترحها أبو الأسود واضع النقط.

أدرك النحويون العرب ما بين الحركات وأصوات اللين أو العلة من صلة؛ فالخليل بن أحمد (ت: ١٧٠هـ) أدرك ذلك في وقت مبكر، إذ أخذ الحركات الثلاث من الألف والواو والياء إذ قال: «إن الفتحة والكسرة والضمة زوائد، وهن يلحقن الحرف لِيوصلَ إلى التكلم به، والبناء هو الساكن الذي لا زيادة فيه، فالفتحة من الألف والكسرة من الياء والضمة من الواو، فكل واحدة شيء مما ذكرت لك »[2]. وكرر القول ابن جني (ت: ٣٩٢هـ) بقوله: «اعلم أن الحركات أبعاض حروف المد واللين، وهي الألف والياء والواو، فكما أنّ

---

(1) نزهة الألباء للأنباري (٢٤)، وانظر في التفكير النحوي عند العرب لزهير زاهد (٤٨) وما بعدها.

(2) الكتاب (٤/ ٢٤١، ٢٤٢).

هذه الحروف ثلاثة فكذلك الحركات ثلاث وهي الفتحة والكسرة والضمة. فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضمة بعض الواو، وقد كان متقدمو النحويين يسمون الفتحة الألف الصغيرة والكسرة الياء الصغيرة والضمة الواو الصغيرة، وقد كانوا في ذلك على طريق مستقيمة »[١].

أكبر ظني أن وصف الخليل الحركات بالزوائد لا يعني به ما عناه قطرب (ت: ٢٠٦هـ) كما سيأتي قوله بأنها ليست دوالّ على معانٍ، وإنما قصد أنها زوائد على حروف الكلمة الأصول، فهم لم يكونوا يعدون الحركات في ضمن حروف الهجاء؛ لذلك رتبوا مواد معجماتهم على الحروف الهجائية وأدخلوا فيها ما دعوه حروف المد واللين: الألف والواو والياء، بوصفها من حروف الهجاء. أما الحركات التي أخذها الخليل منها فوصفها بالزوائد، أي زائدة عن الحروف الأصول للكلمة فهن يلحقن الحرف؛ لذلك آل أمر النظر فيها إلى الصرف في بنية الكلمة، وإلى النحو في حركات الإعراب، وتوسع في دراستها أصحاب القراءات. وقد ذكر سيبويه هذه الأصوات الستة القصيرة منها والطويلة متعجبا من كثرة استعمالها في اللغة لتحديد المعاني الصرفية والتعبير عن المعاني النحوية، إذ قال: «فأما الأحرف الثلاثة فإنهن يكثرن في كل موضع ولا يخلو منهن حرف أو من بعضهن.. ثم ليس شيء من الزوائد يعدل كثرتهن في الكلام، هن لكل مد، ومنهن كل حركة، وهن في كل جمع، وبالياء الإضافة والتصغير، وبالألف التأنيث. وكثرتهن في الكلام وتمكنهن فيه زوائد، أفشى من أن يحصى ويدرك فلما كن أخوات وتقاربن هذا التقارب أجرين مجرى واحدا »[٢].

(1) سر صناعة الإعراب (١٩/١) .
(2) الكتاب (٣١٨/٤).

لقد حاول النحويون أن يتأولوا التغيرات الحاصلة لحركات الإعراب بتصرف وجهات الكلام وتغير معانيه ووظائف الكلمات في تراكيبه، فكانت بدايات التفكير النحوي ووضع القواعد بعد استقراء العربية من أفواه الفصحاء. وفي عصر الخليل بلغ النحو مرحلة نضجه. وأول كتاب جاء فيه الحديث عن حركات الإعراب كتاب سيبويه (ت: ١٨٠هـ(. وهو ناقل علم الخليل. والباب الثاني من الكتاب عنوانه: « باب مجاري أواخر الكلم من العربية »[١].ذكر فيه حركات الإعراب والبناء، وجعل تغيير الحركات في أواخر الكلم المعربة بفعل العوامل «التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحروف وذلك الحرف حرف الإعراب » ثم يفصل الحديث في العلامات الأخرى للمثنى والجمع بنوعيه وغيرها.

الإعراب لغة واصطلاحًا:

الإعراب في اللغة مصدر الفعل «أعرب» أي أبان وأوضح، وأعرب فلان عن نفسه، أي أبان ما في نفسه وأفصح عنه، وأعرب بحجته أي أفصح بها، وفي الحديث الشريف «الثيب تعرِب عن نفسها»[٢]، أي تفصح.

وأما دلالته الاصطلاحية فللنحويين فيها أقوال مختلفة كلها يدور حول حركات الإعراب وتغيرها في الكلام. فهي في كتاب سيبويه: «ت: غير الحركات في أواخر الكلم المعربة بفعل العوامل»[٣].هذا أول تعريف ربط تغيير حركات الإعراب بما اصطلح عليه النحويون العوامل النحوية التي بنيت في ضوئها نظرية

---

(1) الكتاب (١٣/١).

(2) ابن ماجه - النكاح، حديث ١٨٧٢)، معجم ألفاظ الحديث لونسنك (٣١٥/١)، وانظر: الخصائص (٣٧/١)، الصحاح (عرب).

(3) الكتاب (١٣/١).

العامل في النحو.. وهناك من وصل المصطلح بأصله اللغوي فقال: ((الإعراب الحركات المُبينة عن معاني اللغة))[١]. وهو قول الزجاجي (ت: ٣١١هـ)، وعلى ذلك ابن السراج (ت: ٣١٦هـ) في قوله: ((الإعراب هو ما يلحق الاسم والفعل بعد تسليم بنائهما ونضد حروفهما.. فسموا هذا التغيير، الذي يقع لفروقٍ ومعانٍ تحدث، إعرابا وبدؤوا بذكره في كتبهم))[٢]. وجعله ابن جني علامة لغوية في سلسلة الكلام تبين عن معناه فقال: ((هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ))[٣]، وجعله عبد القاهر الجرجاني (ت: ٤٧١هـ) مفتاح المعاني فذهب إلى ذلك أن الألفاظ ((مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها))[٤].

والإعراب عندي: اختلاف حركات أواخر الكلم المعربة باختلاف وظائفها ومواقعها في التركيب.

وللنحويين القدامى تقسيمات وأقوال؛ فأكثرهم يرى أن الإعراب لفظي، فهو أثر يجلبه العامل متابعا التعريف الأول المذكور هنا. ومن النحويين من رأى أنه معنوي، فحركاته لها صلة بما تؤديه الكلمات في الجملة من معانٍ لاختلاف العوامل، ومن النحويين من قال بزيادة حركات الإعراب على ماهية الكلم، لأن الكلم سابق الإعراب في مرتبة النشأة. وهناك من يرى أنه مقارن للكلام لحكمة

(1) الإيضاح في علل النحو (٩١).

(2) انظر: الأصول في النحو (٤٤).

(3) الخصائص (٣٦/١).

(4) دلائل الإعجاز (٤٢). وانظر: نظرات في التراث اللغوي العربي للدكتور المهيري (٥٦).

واضع اللغة. ولا أرى كبير فائدة في سرد ذلك[1].

سيقتصر بحثي على حركات الإعراب في الأسماء والأفعال وبيان ما للعلماء من آراء وأقوال في وظائفها في الكلام لدى القدامى والمحدثين. أما الإعراب بمصطلح النحويين في مفهومه المدرسي من إعراب الجمل وبيان وجوه الإعراب والعوامل والعلل والتعليل وغير ذلك مما يشكو منه الدارسون، وحقهم على العلماء تيسيره وإصلاح مناهجه، فليس له نصيب في هذا الحديث.

وظيفة حركات الإعراب:

حركات الإعراب الأصول: أصوات لين قصيرة في أواخر الكلم المعربة تتغير باختلاف مواقعها في تركيب الكلام، وهي الفتحة والضمة والكسرة. وقد أدرك النحويون القدماء ما بينها وبين أصوات اللين الطويلة من صلة كما ذكرت، فالحركات أصوات قصيرة والأخرى أصوات مد طويلة.

فهل لهذه الحركات وظيفة نحوية ؟

إن مثل هذا السؤال طُرح في عصرٍ متقدم، فمنذ أن وضع أبو الأسود الدؤلي نقط الإعراب كان التفكير يشغله تغير هذه الحركات من جهة، ووظيفة هذه الحركات من جهة أخرى. ففيما يتعلق بأسباب التغير توصلوا إلى فكرة العامل التي حكمت النحو والنحاة، وأما وظيفة الحركة فاللغويون قديما وحديثًا على مذهبين في حركات الإعراب:

أحدهما: أن هذه الحركات لا تدلّ على معانٍ إذ «لم يعربِ الكلام للدلالة

(1) من أراد التفصيل يمكنه أن يعود إلى الإيضاح للزجاجي (٦٧-٩١)، همع الهوامع للسيوطي (١/ ٤٠).

على المعاني والفرق بين بعضها وبعض)) وهذا مذهب محمد بن المستنير الملقّب بقطرب (ت: ٢٠٦هـ(: ((وإنما أعربت العرب كلامها؛ لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضا لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج فلما وصلوا وأمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقِبا للإسكان ليعتدل الكلام))[١]. فالحركات إذن عنده لاعتدال الكلام ولتسهيل النطق بالسواكن؛ لذلك جاء كلام العرب من متحرك وساكن أو متحركين وساكن ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة[٢]. لربما استوحى قطرب كلامه هذا من قول الخليل السابق: ((إنّ الفتحة والكسرة والضمة زوائد وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به))[٣]، وقد ذكرت تأويل قول الخليل وهو لا يطابق قول قطرب.

وقد اختلف المُحدثون في هذه القضية أيضا. فإذا تجاوزنا تشكيك بعض المستشرقين بظاهرة الإعراب في العربية مدعين أن العربية لم تكن معربة، ونزل القرآن الكريم بلغة غير معربة وهي لهجة مكة، ثم اختلقه مجموعة من النحاة وصناع الكلام[٤]، نذكر من ذهب مذهب قطرب، فقد ذهب إبراهيم أنيس إلى أنه ((ليس للحركات الإعرابية مدلول، وأن الحركات لم تكن تحدد المعاني في أذهان العرب الأقدمين، وهي لا تعدو أن تكون حركاتٍ يحتاج إليها في كثير

---

(1) الإيضاح في علل النحو (٧٠).

(2) المصدر السابق (٧٠- ٧١).

(3) الكتاب (٢٤١/٤).

(4) هذا قول كارل فولرز وآخرين وأكثر المستشرقين على خلافه. انظر العربية ليوهان فك ص (١٥) هامش المترجم مع مصادره. وانظر فصول في فقه العربية د. رمضان عبد التواب.

من الأحيان لوصل الكلمات ببعضها »[١]، ثم يكرر قوله متأثرا بما سبق من قول بعض المتعصبين من المستشرقين قائلاً: « إن النحاة قد ابتكروا بعض ظواهر الإعراب وقاسوا بعض الأصول رغبة منهم في الوصول إلى قواعد مطّردة منسجمة»[٢]. قوله الثاني يمكن أن يعد من قبيل نقد المنهج النحوي، أما الأول ففيه نظر خصوصا وهو ليس صاحب هذا القول وإنما قاله قطرب قبل أكثر من ألف عام. ويشارك في هذا القول أنيس فريحة أيضا وكان يقول: إن الإعراب زخرف لغوي لا أثر له في تصوير المعنى[٣].

المذهب الآخر: يرى أن حركات الإعراب دوالّ على معانٍ، وهو مذهب جمهور النحويين القدماء. إذ لم يختلفوا في دلالة إعراب الأسماء على معانٍ فأقاموا مصنفاتهم على دراسة المرفوعات والمنصوبات والمجرورات. «إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافًا إليها، ولم يكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة، جعِلَت حركات الإعراب فيها تنبِئُ عن هذه المعاني»[٤]. فـ«ما» تستعملُ نافية وموصولة وأداة شرط وأداة استفهام وأداة تعجب، فهذا الاشتراك في استعمال الأدوات تعبر عنها حركة إعراب في سياق كل استعمال لها بحسب قولهم، وهم حددوا حركات الإعراب ودلالتها على المعاني « وليس كل حركة إعرابا كما

---

(1) من أسرار اللغة (١٥٨).

(2) من أسرار اللغة (١٣٩).

(3) انظر كتابه تبسيط قواعد اللغة العربية (٥١).

(4) الإيضاح (٦٩) .

أن ليس كل كلام معربا))[1]، وعد ابن فارس الإعراب من العلوم الجليلة لتمييزه المعاني في الكلام وهو ما امتازت به العربية ((فأما الإعراب فبه تميز المعاني ويوقّف على أغراض المتكلمين، وللعرب في ذلك ما ليس لغيرهم فهم يفَرقون بالحركات وغيرها بين المعاني))[2].

وكان الرضي الأسترابادي (ت: نحو ٦٨٦هـ(أكثر وضوحا إذ قرر أن المعنى الذي يكون في الاسم يحدده وضعه في الجملة إذا كان عمدة أو فضلة فالعمد: الفاعل والمبتدأ والخبر، حقها الضمة وللفضلات وهي: المفاعيل وأشباهها الفتحة، وهي أخف الحركات، وللمضاف إليه الكسرة، وجعِلَت علامات الإعراب أبعاض حروف المد، وجعِلَت في بعض الأسماء حروف المد وذلك في الأسماء الستة والمثنى والجمع بالواو والنون، ثم نسب إحداث المعاني في كل اسم للمتكلم وكذا محدِث علاماتها، ولكن نسِب إحداث هذه العلامات إلى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني في الاسم فسمي عاملاً لكونه كالسبب للعلامة[3].

والمعاني التي يقصدها النحويون هنا هي المعاني النحوية كالفاعلية والمفعولية والإضافة وغيرها، لا المعاني المعجمية التي تضمنتها معجمات اللغة. وقد أفصح

---

(1) المصدر السابق (٩١) .

(2) الصاحبي في فقه اللغة (١٦١) .

(3) شرح الكافية (٦٢/١، ٦٣). وذلك مذهب ابن جني إذ قال: ((وإنما قال النحويون: عامل لفظي وعامل معنوي؛ ليروك أنّ بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه... فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه...)) [الخصائص ١١٠/٢- ١١١].

عبد القاهر الجرجاني عن ذلك في ذهابه إلى أن الألفاظ «مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها» فالإعراب مفتاح المعنى في سياق العبارة بحسب الجرجاني.

لقد بنى النحويون هيكل النحو العربي على هذه المفاهيم والاستنتاجات؛ وما اصطلحوا عليه من مصطلحات، وحاولوا أن يجعلوا قواعدهم مطّردة، فما خالف قواعدهم في الاستعمال عالجوه بوسائلهم في القياس والتعليل والتأويل. وهو جهد ووعي لغوي دقيق خصوصا لدى نحويي القرون الثلاثة الأولى، ففي جهودهم قام بناء النحو والدراسات اللغوية الأخرى، إذ حاولوا أن يجعلوها منظومة متكاملة. فحركات إعراب الاسم تؤدي معانيَ نحوية: فالضمة علَم الفاعلية، أما المبتدأ وخبره وأخبار «إن» وأخواتها واسم «كان» وأخواتها فملحقات بالفاعل على سبيل التشبيه، وكذلك النصب علم المفعولية وباقي المنصوبات ملحقات بالمفعول به، والجر علم الإضافة[1]، ثم استخدموا القياس لرد ما خالف إلى القاعدة الأصل، فاسم «إن» وأخواتها في الأصل مبتدأ فجعلوا نصبه تشبها بالمفعول، لقياس «إنّ» وأخواتها من الحروف على الفعل. وجعلوا المنادى المبني على الضم مبنيا في موضع نصب، لقيام حرف النداء مقام الفعل «أدعو» ... وظلت فكرة العامل التي رأينا تفسيرها في قول الرضي السابق تحكم النحو على اختلاف مذاهبه، وهي ذات صلة بربط الإعراب بالمعنى. أما الأسماء التي لا تنتهي بحركات إعراب قصيرة فقالوا بعلامات الإعراب الفروع للمثنى والجمع السالم والأسماء الستة كما جاء في كلام الرضي السابق.

* * *

(1) المفصل للزمخشري (٣٧) .

وأما موقف الدارسين المحدثين من دلالة حركات الإعراب فقد بحثه أصحاب تيسير النحو، الذين دعوا إلى إسقاط فكرة العامل كما دعا قبلهم ابن مضاء القرطبي (ت: ٥٩٢هـ)، وحاولوا أن يجعلوا المعاني بدلاً من العوامل في فهم وظائف الكلمات في تركيب الجملة؛ فركّزوا جهودهم منطلقين مما تؤديه حركات الإعراب من المعاني النحوية. ولم يختلف تفسيرهم كثيرا عن تفسير القدماء لمعاني الحركات، إنما اتخذوا منهجا آخر لدراستها وللتأليف على وفقها اعتمادا على ما في التراث النحوي.

فإبراهيم مصطفى في كتابه «إحياء النحو» كانت فكرته الرئيسة وظيفة الإعراب ودلالة حركاته، فأقام مباحث كتابه على هذا الأساس قاصرا دراسته على حركات إعراب الاسم، فذهب إلى أن «الضمة علم الإسناد دليل أن الكلمة المرفوعة يراد أن يسند إليها ويتحدث عنها، والكسرة علم الإضافة وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها بأداة أو بغير أداة. ولا يخرج كل منهما عن هذا إلا أن يكون في بناء أو إتباع، وللإعراب الضمة والكسرة فقط، وليستا أثرا لعامل في اللفظ بل هما من عمل المتكلم يدل بهما على معنى في تأليف الجملة »[1]، وتحت عنوان «الضمة علم الإسناد» درس أبواب المبتدأ والفاعل والنائب عن الفاعل. وأما الفتحة فهي عنده لا تدل على معنى فهي ليست علما لمعنى كالضمة والكسرة ولكنها الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب التي يحبون أن يشكل بها آخر الكلمة في الوصل ودرج الكلام، فهي في العربية نظير السكون في لغتنا العامية[2]، واقتصرت دراسته على حركات الإعراب للأسماء دون الأفعال. لقد

---

(1) إحياء النحو (٧٨، ٥٣، ٤٩) .

(2) المصدر السابق (٦٨) .

كان قوله في الضمة والكسرة لا يخرج كثيرا عما قاله النحويون في دلالة الحركتين، أما قوله في الفتحة فكأنه مال إلى عدم دلالتها على معنى، وهو قول قطرب في حركات الإعراب، وهو قول غريب لم يصل فيه إلى نتائج مقنعة مما اضطره إلى اتباع سبيل النحويين في تأويل ما خالف أصله في الحركات الثلاث، كتأويله نصب أسماء الحروف الستة (إنّ وأخواتها) وأصلها مبتدأ، وضم المنادى العلم والنكرة المقصودة ورفع المثنى بالألف، وفتحة الممنوع من الصرف في حال جره وغيرها. فقد وقع فيما انتقد به النحويين القدامى في اضطرارهم إلى تأويل ما خالف أصولهم.

وسار على هذا المنهج الدكتور مهدي المخزومي في كتابه «في النحو العربي: نقد وتوجيه».فقد تناول حركات الإعراب الثلاث أيضا ودلالتها كما تناولها إبراهيم مصطفى، غير أنه كان أكثر وضوحا وأوسع أفقًا. فحركة الإعراب عنده ليست كما تصورها النحويون أثرا يجلبه العامل في آخر المعرب، وإنما ينبغي لها أن تدرس على أنها «بيان ما للكلمة أو الجملة من وظيفة لغوية أو من قيمة نحوية لكونها مسندا إليه أو مضافًا إليه أو فاعلاً أو مفعولاً أو حالاً أو غير ذلك من الوظائف التي تؤديها الكلمات في ثنايا الجمل وتؤديها الجمل في ثنايا الكلام»[1].

والمخزومي في تناوله دلالة الضمة والكسرة يقارب الدكتور إبراهيم مصطفى لكنه لا يذهب إلى أن الفتحة ليست بعلم إعراب كما ذهب إبراهيم مصطفى، وإنما ذهب إلى أن الفتحة علم لما ليس في موضع الإسناد ولا في موضع

(1) في النحو العربي نقد وتوجيه (٥٧) .

الإضافة، وعلى هذا أقام دراسته الحركات. وكما وقع إبراهيم مصطفى فيما نقد به النحويين كذلك المخزومي، غير أن المخزومي درس الأساليب اللغوية في نهاية كتابه تطبيقًا لنظرية المعنى التي دعا إليها، كما درس الفعل وحركات إعرابه كما سيأتي به الحديث. فالمخزومي وإبراهيم مصطفى متقاربان في دراسة هذه الحركات للاسم، لكنهما لم يصلا في بحثهما إلى نتائج مقنعة، وهما ومعهما الدكتور عبد الستار الجواري في كتابه ((نحو التيسير)) لم يأتوا بحلول لكل قضايا النحو في تركيزهم على دراسة حركات الإعراب وما لها من دلالة في الجملة، سواء في الأسماء أو في الأفعال، فلم يستطيعوا أن يجعلوا أصولهم شاملة مطّردة كما لم يستطع القدماء ذلك، إذ بقيت مجموعة من المواضع والأساليب تخالف أصولهم، فاضطروا للجوء إلى التأويل والتقدير البعيدين عن المنطق اللغوي الذي دعوا إلى تحكيمه في قضايا النحو.

* * *

الدلالة في إعراب الفعل:

لم يتعرض النحويون في إعراب الفعل إلاّ إلى صيغة ((يفعل)) أو الفعل المضارع للاسم باصطلاح كتاب سيبويه[1]، وتابعه النحويون البصريون. فإذا اتفق النحويون على دلالة الإعراب في الأسماء على معاني الفاعلية والمفعولية والإضافة، فقد اختلفوا في دلالة الإعراب في الفعل المضارع، فالفعل المضارع إنما أُعرب لدى البصريين للمشابهة لا لدلالة المعاني المتعاقبة عليه، فالأفعال لا يلزمها إلاّ معنى طارئ. هنا كان الخلاف في هذه القضية، إذ رأى البصريون أن الإعراب أصل في

(1) الكتاب (١٣/١).

الأسماء. أما الأفعال فالأصل فيها البناء « وعرض لبعض الأفعال ما أوجب لها الإعراب فأعربت، وتلك العلة هي مضارعة الأسماء »(١).

وحددت في كتاب سيبويه وجوه هذه المضارعة: دخول لام الابتداء على الفعل كما هي على الاسم تقول: إنّ زيدا ليخرج كما تقول: لخارج، ودلالة الفعل المضارع على العموم ثم تخصيصه بأدوات، فالسين وسوف تخصصه للمستقبل كما تخصص «ال» التعريف الاسم(٢)؛ فهو إذن معرب للمشابهة لا لتوارد المعاني المختلفة عليه كما تتوارد على الاسم. فمفهوم الفعل مادام دالاً على عنصري الحدث والزمن تبقى دلالته كذلك ولا يهم حجب الحركة عنه، كما قال العكبري. أما الإشكال الحاصل للفعل بعد الواو التي بمعنى «مع» أو بعد فاء السبب و «أو» وقد سبقه طلب، فإعراب الفعل « لا يتوقف عليه فهم المعنى، بل المعنى يدرك بالقرائن المختصة» والإشكال فيه بالحركة التي لا يقتضيها المعنى لا بعدم الحركة، وإنما يجيء الإشكال من جهة ما يؤديه الحرف من معنى العطف أو المعية « إذ لا فرق بين قولك: (يضرب زيد)، في الضم والفتح والكسر والسكون، فإنه في كل حال يدل على الحدث والزمان، وكذلك إذا قلت: (لم يضرب ولن يضرب)، فإن الفعل منفي ضممت أو فتحت أو سكّنت، وكذلك لا يسعني شيء ويعجز عنك، إذا فتحت أردت الجواب وإذا ضممت عطفت، ولو أهملت لفُهم المعنى، وكذلك: (لا تأكل السمك وتشرب اللبن). والحاصل من ذلك كله أنه أمر عرض بالعطف وحرف العطف يقع على معان فلابد من تخليص بعضها من بعض، فبالحركة

(1) الإيضاح (٧٧)، وانظر: شرح الكافية (٦٤/١).

(2) الكتاب (١٣/١).

يفرق بين معاني حرف العطف، ولا تفرق بين معاني الفعل ومعنى له آخر»[١].

أرى آخر كلام العكبري يخالف قصده، فهو قد أشار إلى وظيفة الحركة بقوله: «فبالحركة يفرق بين معاني حروف العطف» يفهم هذا أن للحركة هنا وظيفة لا بتغيير معنى الفعل ولكن باختلاف موقعه اختلفت حركته عما قبل الواو، كما تكون حركة إعراب الاسم دالة على موقعية الاسم في التركيب، فالفاعلية في قولنا: قام زيد، ليست معنى للاسم وإنما هي إشارة لوظيفة الاسم في التركيب دلت عليه الضمة.

هذا ما عده الكوفيون فرقًا للإعراب في الفعل كما هو فرق للإعراب في الاسم. ويفهم من كلامهم أن المعاني التي تتعاقب على الأفعال ليست هي التي تتعاقب على الأسماء، فلكل استعماله وسياقه؛ لذا كان موقفهم يحتاج إلى وقفه لنرى: هل استطاعوا أن يصلوا في هذه القضية إلى نتائج تفسر إعراب صيغة «يفعل» في كل حالات رفعه ونصبه وجزمه؟ فهم ذهبوا إلى أن الأفعال تعرب أصالة فتختلف عليها المعاني أيضا، والإعراب دليل على هذا الاختلاف فهي بحسب الفراء «مستحقة للإعراب كالأسماء لما يدخلها من المعاني المختلفة، لوقوعها على الأوقات الطويلة المتصلة المدة، فكان قولنا: يقوم زيد، يحتمل معنى قائم، وتأويل سوف يقوم على الاستقبال، فأشبهت الأفعالُ المستقبلة الأسماءَ لاختلاف معانيها التي يلزمها التصريف من أجلها »[٢].

واحتج غيره على اختلاف معاني الأفعال من حيث هي « ماضية ومستقبلة وموجبة ومنفية ومجازى بها ومأمورا بها ومنهيا عنها وتكون

(1) التبيين عن مذاهب النحويين (١٥٤،١٥٥).

(2) الإيضاح (٨٠).

للمخاطب والمتكلم والغائب والذكر والأنثى ››[١]، ولكن لم يتضح في هذا الرأي دلالة حركات الإعراب.

لقد كان إحساس الكوفيين اللغوي الذي عبرت عنه أقوالهم يحوم حول قضية لم يستطيعوا تحديدها، وإن كان إعراب الأفعال يختلف في معانيه عما في الأسماء، فنظر الفراء إلى دلالته الزمنية، فما دل على ‹‹الأوقات الطويلة ›› استحق الرفع لكنه جعل تأويله ‹‹ سوف يقوم على الاستقبال ›› على زمان طويل، فيكون في هذه الحال مرفوعا، فالضمة فيه تشير إلى دلالته على الزمان الطويل. أما إذا تغيرت دلالته بعد أداة فيستحق النصب. بهذا فسر قراءة الآية ﴿وزلزلوا حتى يقولَ الرسولُ﴾ [٢]، قائلاً: ‹‹ فأما النصب فلأنّ الفعل الذي قبلها مما يتطاول كالترداد، فإذا كان الفعل على ذلك المعنى نصب بعده بحتى وهو في المعنى ماضٍ ››[٣]، لكن هذا لا ينطبق على نصب المضارع بعد ‹‹أن ولن ولام التعليل›› التي تخلص الفعل للمستقبل. كذا فسر الفراء والكوفيون نصب المضارع بعد الواو بمعنى مع، وفاء السبب، و‹‹أو›› إذا تقدمها طلب أو نفي، فنصبه يكون على الصرف، وهو تفسير معنوي، وعرف الفراء الصرف بقوله: ‹‹أن يجتمع الفعلان بالواو أو ثم أو أو وفي أوله جحد أو استفهام ثم ترى ذلك الجحد أو الاستفهام ممتنعا أن يكرر في العطف فذلك الصرف››[٤].

وقد أوضح الرضي الأستراباذي مفهوم الكوفيين في إعراب الفعل بقوله:

---

(1) المصدر السابق (٨١).

(2) البقرة، آية ٢١٤.

(3) معاني القرآن (١٣٢/١-١٣٣).

(4) معاني القرآن (١١٥/١).

((لأنه قد تتوارد عليه أيضا المعاني المختلفة بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه فيحتاج إلى إعرابه ليتبين ذلك الحرف المشترك فيعين المضارع تبعا لتعينه)) ثم يضرب مثلاً: (لا تضرب)، فرفعه دليل أنّ ((لا)) نافية، وجزمه دليل على أنّ ((لا)) ناهية، ونحو قولك: (ما بالله حاجة فيظلمك)، فَنصب ((يظلم)) دليل كون الفاء سببية، ورفعه دليل كونها عاطفة. وهكذا يتغير المعنى في هذه الإعرابات الملبسة. ثم طرد الحكم لحركة الفعل فيما لا يلتبس كنصب الفعل بعد حروف النصب وجزمه بعد حروف الجزم، كما طرد الحكم في الأسماء التي لا يلتبس فيها حكم الفاعل والمفعول[1]. فالأفعال قد يطرأ عليها في بعض المواضع أحد المعنيين الملبسين، ففي هذه الحال تفصح الحركة عن دلالته المقصودة كما مر في قول الفراء السابق.

لقد اتسم نظرهم اللغوي باهتمامهم بالمعاني التي تطرأ على الفعل في اختلاف مواقعه في التركيب باتخاذهم عللاً معنوية لتفسير ذلك. فالكوفيون في تصورهم للمعاني أوسع من تصور البصريين ((فالمعاني التي يفيدها الإعراب ليست في نظرهم مجرد الوظائف النحوية كالفاعلية والمفعولية والإضافة، بل هي أيضا الدقائق المعنوية الناتجة عن كيفية أداء الفعل لمعناه والتي ليست رهينة وظيفته النحوية، ولكن من ناحية أخرى لم يتمكن الكوفيون من الربط بين المبدأ العام الذي انطلقوا منه وكل حالة من حالات إعراب الفعل، ولم يجدوا بدا من الركون إلى القياس الشكلي لحمل ما أُعِرب لغير سبب ملموس على ما أعرب لاجتناب الالتباس. وهم بذلك يحملون اللغة ما لا يقبله منطقها الداخلي

(1) شرح الكافية (٤/١٧-١٨).

من تضمنها لعلامات لا فائدة معنوية لها))[1].

* * *

أما إعراب الفعل في جهود الدارسين المحدثين فهم فيه ينقسمون قسمين:

أحدهما: أصحاب تيسير النحو الذين اعتمدوا التراث النحوي، فكانت نظراتهم وجهودهم تنبع من تفسير ما في التراث من نظر في هذه القضية مع شيء من اجتهاداتهم. وكانت محاولة ابن مضاء القرطبي في نقده منهج النحويين المتأخرين خاصة، وما كان فيه من آثار المنطق العقلي، واضحةً في جهودهم. ولعل هذا القسم من الدارسين هو الذي حاول أن يضع قضية الإعراب وحركاته موضع الدرس الجاد، وقد تقدم نظرهم في إعراب الاسم وسننظر هنا فيما ذهبوا إليه في قضية إعراب الفعل، وسيكون موضع نظرنا هنا:

١- محاولة الدكتور مهدي المخزومي.

٢- محاولة الدكتور أحمد عبد الستار الجواري.

وهما محاولتان انطلقتا من التراث النحوي للعربية.

لقد كانت دراسة المخزومي للفعل شاملة أنواعه وأزمانه ثم وظائفه في السياق. نقد تقسيم النحويين زمان الفعل على وفق الزمان الفلسفي، إذ لم يفرقوا بين الزمان الفلسفي والزمان النحوي. فالزمان الفلسفي يقوم على حركات الفلك: ماض وحاضر ومستقبل، أما الزمان النحوي فهو ليس كذلك. فينبغي أن يكون التقسيم على أساس أبنية الفعل وصيغه إضافة إلى سياق استعماله.

---

(1) نظرات في التراث اللغوي، د. عبد القادر المهيري (٧٢).

فصيغة ((فَعلَ)) للماضي وإن لم يعبر بها دائما عن فكرة الماضي.

وصيغة ((يفعلُ)) للحاضر وإن لم يعبر بها دائما عن فكرة الحضور(١).

أما القسم الثالث من الأفعال فهو عنده الفعل الدائم وهو ما تدل عليه صيغة ((فاعل)). وهذا هو تقسيم الكوفيين للفعل، وأما البصريون فكان عندهم فعل الأمر هو القسم الثالث(٢).

وفي تعريف الفعل رأى صحة التعريف القديم ((ما دل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة))(٣)؛ ولذلك أخرج من التقسيم صيغة الأمر ((افعلْ)) فهي عنده صيغة للطلب لا تتضمن زمنا. كان المخزومي في تقسيمه الأفعال معتمدا على صيغها الصرفية باعتبار أن الزمن الصرفي وظيفة الصيغة، ونظر إلى الزمن النحوي من خلال استعمال الفعل في سياقات مختلفة، فذكر لصيغة ((فَعل)) خمس صور من الاستعمال، وكذا قام بدراسة صيغة ((يفعل)) و((فاعل)) مع ما تستعمل من قرائن معها تشير إلى معنى زمن كل واحد من استعمالاتها(٤).

أما دلالات حركات الإعراب في الفعل فكان تفسيره إياها تفسيرا يختلف عما كان عند سيبويه، بل هو مختلف حتى مع الفراء شيخ الكوفيين على الرغم من ميله إلى كثير من آرائهم، لكن محاولته كانت ترمي إلى إسقاط فكرة العامل وآثار العوامل. من هنا كان اختلاف تفسيره لحركات الإعراب، إذ هي ليست آثارا لعوامل على حد قوله:

---

(1) النحو العربي نقد وتوجيه (١٥٤).

(2) انظر: الكتاب (١/ ١٢)، الإيضاح (٨٦،٨٧).

(3) في النحو العربي (١٠٢).

(4) انظر: في النحو العربي (١٠٢،١٦٠)، آراء المخزومي في النحو وتيسيره (١٢٧-١٣٤).

أكبر الظن أن رفع الفعل المضارع ليس لكينونته في موضع الاسم كما زعم سيبويه ولا لتجرده من الناصب والجازم كما زعم الفراء، وأن نصبه ليس بتأثير (أنْ أو لن أو كي أو إذن أو غيرها)؛ لأنها أدوات اختصت به فعملت فيه كما زعم النحاة، وأن جزمه ليس بتأثير (لم أو لما) أو غيرهما لاختصاصهما به كما زعموا أيضا، وإنما كان ذلك من أجل تمييز زمن الفعل المضارع وتخصيصه[١].

فحركة الفعل في نظر المخزومي إذن تتصل بزمنه، ومنه بصيغته صرفيا وبسياقه نحويا بحسب مفهومه العام لزمن الفعل. فهل كان كذلك في دراسته.

لقد مر بنا قوله في دلالة الضمة في الاسم بأن ضمته علم الإسناد. أما ضمة الفعل المضارع فتختلف دلالتها؛ لأن الفعل لا يقع مسندا إليه كالاسم، فضمته تشير إلى أنه يدل على الحال والاستقبال. أما إذا أُريد له أن يدل على الزمن الماضي فيتصل بـ (لم أو لمـا) ويسكن آخره. أما إذا أُريد له أن يخلص للمستقبل فتسبقه (أنْ أو لن أو إذن)- وقد قال النحويون إنّ «أنْ» تخلص الفعل المضارع للمستقبل، و«لن» تنفي المضارع في المستقبل و «إذن» تتصدر جوابا يدل على المستقبل - أو تلحقه لواحق أخرى كالسين وسوف[٢].

فخصص قطع الحركة أي السكون مع نفي «يفعل» بـ(لم أو لمـا) وتخصيصه للزمن الماضي، وفسر نصبه بوقوعه بعد الأدوات التي تخلصه للمستقبل، لكنه تغاضى عن سبقه بالسين وسوف فهما يخلصانه للمستقبل لكنه يبقى مرفوعا.

ثم جعل الجزم بدلالته على الزمن الماضي شريكًا لجزمه بعد أدوات الشرط. لكن «يفعل» مع أدوات الشرط لا يدل على زمن عنده «لأنّ مؤدى

---

(1) في النحو العربي (١٣٣،١٣٤).

(2) في النحو العربي (١٣٤)، وانظر: مغني اللبيب (١/ ٢٨٤، ١٣٨، ١٣٩، ٢٧٧، ٢٧٨).

الشرط تعليق الجواب على الشرط ولا شيء غيره، فلا دلالة ولا إشعار بمثل هذه الدلالة على الزمن فحرك آخر هذه الصيغة، إذا صح التعبير، بالسكون تمييزا عن حالة الرفع وحالة النصب»[١].

فالمضارع بعد أدوات الشرط يفقد زمنه بالرغم من بقاء صيغته فيسكن آخره لنقص في موضع الشرط؛ لتعليق الجواب عليه. وأما الفعل المضارع بعد أدوات النفي (لم ولمـا) فهو يفقد دلالته الزمنية الصرفية ويكتسب دلالة زمن نحوية جديدة وهو الزمن الماضي، فهذا التغيير يفقده أيضا حركته. ففي كلا الموضعين فقدت صيغته وظيفتها واكتسبت الزمن النحوي الذي هو وظيفة السياق[٢].

أما الفعل الماضي والأمر فقد ذهب المخزومي مذهب النحويين البصريين في بنائهما، فالأول بني على الفتح والثاني على السكون ولكن لغير ما علّلَ النحويون بناءهما بأنهما لم يضارعا الاسم، وإنما ذهب إلى أن بناء صيغة «فعلَ» لا تتعاقب عليه المعاني الإعرابية أو القيم النحوية التي تتعاقب على الأسماء[٣].

وأما فعل الأمر فهو ليس قسما مستقلاً من الأفعال الثلاثة كما هي عند البصريين وإنما هو يرى أنّ «بناء «افعلْ» ليس بفعل كما يفْهم من هذه الكلمة؛ لأن الفعل يتميز بشيئين: أولهما أنه مقترن بالدلالة على الزمان، وثانيهما أنه يبنى على المسند إليه ويحمل عليه، وبناء «افعلْ» خلو من هاتين الميزتين فلا دلالة على الزمان بصيغته ولا إسناد فيه، وإنما هو بناء دال على طلب إحداث الفعل»[٤].

(1) في النحو العربي (٢٩٩).
(2) انظر: العربية معناها ومبناها (٢٤٢).
(3) المصدر السابق (١٣٨).
(4) في النحو العربي (٢٠١).

وأما تفسيره لفتحة الفعل المضارع والأمر المتصل بنون التوكيد «المختصة بيفعل وافعلْ غالبا وبفاعل نادرا» فهو يقيسها على فتحة «آخر الاسم إذا لزمته هاء التأنيث وكما يفتح آخر «فَعلَ» إذا اتصلت به تاء التأنيث»[1].

وفي موضع آخر أعطى فتحة المضارع مع نون التوكيد دلالة فتحته حين تسبقه أدوات تخلصه للمستقبل (أن، لن، إذن) إذ قال: «وينصب إذا اقترن به ما يخلص به للمستقبل كنون التوكيد»[2]، والتفسيران لا يتناقضان وإنما الثاني مكمل للأول، لا كما فهمه بعض الدارسين بأنه اضطراب في قول المخزومي[3].

لقد استطاع المخزومي بحسه اللغوي أن يميز بين الزمن الصرفي الذي هو وظيفة صيغة الفعل والزمن النحوي الذي يتفرع منه أزمان بحسب الاستعمال والسياق اللغوي. فمن أزمان اللغة الثلاثة بحسب تقسيمه تفرع عشرون زمنا نحويا، على حين كانت لدى الدكتور تمام حسان ستة عشر زمنا نحويا[4].

وقد فسر الدكتور المخزومي حركات الفعل المختلفة على وفق دلالتها على الزمن أو انعدامه، لكنه لم يصل إلى حالات للفعل تخالف نظريته. فإذا كانت ضمة «يفعل» دلالة على أزمنتها الطويلة: الحاضر والمستقبل، وفتحتها دلالة على إخلاصها للمستقبل فقد تجاوز «يفعل» مع حرفي السين وسوف

(1) المصدر السابق (٢٣٨).

(2) في النحو العربي قواعد وتطبيق د. المخزومي (٢٥).

(3) المخزومي النحوي المجدد للدكتور نعمة العزاوي ص٣٠ (بحث ألقي في أربعينية المخزومي).

(4) العربية معناها ومبناها (٢٥٦).

اللذين أخص ما تخصص الفعل للمستقبل[١]- كما هو لم يذكر سكون آخر المضارع حين يتصل بنون النسوة ولا المضارع بعد ((ما)) النافية و((لا)) النافية فهما للحال والمستقبل على التوالي، والمضارع بعد لام الابتداء وأدوات العرض والتخصيص والاستفهام التي تخصصه للمستقبل. كل ذلك من فروع الزمن النحوي لم نجد جوابا له في بحث المخزومي ولعله اقتدى بالرضي الأستراباذي في تفسيره قول الكوفيين في إعراب المضارع بالأصالة لا للمشابهة؛ لأنه قد تتوارد عليه المعاني المختلفة بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه فيحتاج إلى إعرابه لتبيين ذلك الحرف المشترك، فيعين ذلك تبعا لتعيينه ((ثم طرد الحكم فيما لا يلتبس فيه معنى بمعنى.. كما طرد الإعراب في الاسم فيما لا يلتبس فيه الفاعل بالمفعول))[٢].

لقد كانت آراء المخزومي ذكية في تقسيم الفعل وأزمانه ثم في دلالة حركات إعرابه لكنه طرد الحكم فيما لا يلتبس أيضا مع ما ذكرته مما تجاوز تفسيره.

أما القسم الثالث من الأفعال عنده وهو الفعل الدائم فهو حين يستعملُ استعمال الفعل يستحق الضم، وضمته في صيغته المجردة من السوابق واللواحق تدل على معنى استمرار الحدث، فهو إذن يشبه الفعل المضارع مجردا في دلالة ضمته.

وأما إذا كان مضافًا نحو: (أنا صائم يومِ الخميس)، فضمته تدل على زمانٍ ماضٍ.

---

(1) قال ابن هشام في دلالة الفعل بعد هذين الحرفين: ((السين المفردة حرف يختص بالمضارع ويخلصه للاستقبال وينزل منه منزلة الجزء؛ ولهذا لم يعمل فيه مع اختصاصه به وليس مقتطعًا من سوف خلافًا للكوفيين...)) مغني اللبيب (١٣٨،١٣٩).

(2) شرح الكافية (٤/١٧-١٨).

وإذا كان منونا نحو: أنا صائم يوم الخميس، فتنوينه دال على وقوع الحدث في المستقبل.

لقد أبعد المخزومي صيغتي (مفعول والمصدر)، وهما صيغتان تستعملان استعمال الفعل أيضا، لكنه اختار قول الفراء بذكره صيغة «فاعِل».

وأما إذا لم يستعمل اسم الفاعل استعمال الفعل وإنما استعمل لوصف المسند إليه وصفًا ثابتا فهو في هذه الحال كالأسماء الجامدة، والجملة حينئذ تكون اسمية يدل المسند فيها على الثبوت، وإذا كان المسند فيها فعلاً دلت على التجدد[1].

إن ما ذكره المخزومي في استعمال صيغة «فاعِل» قد سبق إليه النحويون وهو تكرار بأسلوب آخر.

٢- محاولة الدكتور أحمد عبد الستار الجواري في **كتابيه:**

أ: نحو التيسير **ب**: نحو الفعل.

أما كتابه الأول فكان فيه مرددا أقوال إبراهيم مصطفى في دلالة حركات الأسماء الضمة والكسرة والفتحة فلا داعي لتكرار ما ذكرته في موضعه.

ما يهمنا هنا محاولته في كتابه الثاني «نحو الفعل» وهو غريب العنوان؛ لأن الفعل قسم من أقسام الكَلِم في العربية فهو مع الأقسام الأخرى تدرس في ضمن أبواب النحو العربي.

حاول الجواري في هذا الكتاب أن يجد تفسيرا لدلالة حركات الإعراب في الفعل، وهو كالمخزومي في اعتماده على التراث النحوي واتكائه على أقوال النحويين الكوفيين خاصة، فجهد لأن يجد حلاً شاملاً لها، فهل وصل إليه؟

(1) انظر: دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني (١٤٠، ١٤١).

ربط الجواري دلالة الفعل على المعاني بتصريفه ((لأنه بالتصريف يدل على معاني الزمن المختلفة))[١]، وجعل هذا التصريف مقابل تصريف الاسم في وقوعه مواقع مختلفة من التركيب. فالفعل المضارع ((يصلح بالقوة للدلالة على كل معاني الفعل وأزمنته))[٢]؛ لذلك بنى حكمه في دلالة حركات الفعل على التنويعات الزمنية في سياق الاستعمال، فاستعماله مطلقًا أو مقيدا بقرائن تخصص دلالة زمنه فيكون لكل استعمال حركة مناسبة، فهو يستحق علامة الرفع إذا كان مطلقًا من القيد الذاتي أو اللفظي، أما إذا قُيد ذاتيا فيبنى على أخف الحركات وهي الفتحة. وذلك الفعل الماضي الذي تخصص لزمن واحد وهو الماضي[٣].

فالجواري جعل صيغة الفعل قيده الذاتي، فصيغة (فَعلَ) صيغة صرفية دلالتها على الماضي، وجعل صيغة (يفعل) غير مقيدة بزمن فهي دالة على الأزمان الطويلة كما هو اصطلاح الكوفيين.

قد تدخلُ على الفعل المضارع أدوات فتقيده، فأدوات النصب تخلصه للاستقبال ثم ضرب الأمثلة ليثبت ذلك، والقول بأن أدوات النصب تخلص المضارع للاستقبال من كلام النحويين جميعا[٤]، فحركة النصب استحقها الفعل عند تقييده بأدوات تمحض بها للدلالة على المستقبل.

أما جزمه فيكون عندما تنتقل دلالته الزمنية من الحاضر والمستقبل إلى الماضي أو الأمر أو يكون في سياق تنقص دلالته على الزمن وتنعدم، فالفعل إذا

(1) نحو الفعل (٢٦) .

(2) المصدر السابق (٣٤، ٣٣).

(3) نحو الفعل (٢٨).

(4) انظر: نحو الفعل (٣٧ وما بعدها)، وانظر: مغني اللبيب (٢٩،٢٨٢/١).

اقترن بـ(لم أو لمـا) فـ((لم)) تنقله إلى الدلالة على الزمن الماضي البعيد أو القريب، و((لما)) تنقله إلى الماضي المستمر إلى زمن التكلم؛ لذلك استحق الجزم، وعلامة الجزم السكون، وهي الأصل في البناء كما ذكر ابن مالك[1]، وألْحق الفعل المضارع المقترن بلام الأمر و((لا)) الناهية بحالة الجزم ((فعندما يقترن بلام الطلب أو بلا الناهية وهما ينقلان المضارع إلى معنى فعل الأمر وفعل الأمر مبني على السكون أصلاً أو على ما يجزم به مضارعه فكان التوافق بين الجزم والبناء))[2].فهو هنا يجعل ما دل على طلب من الأفعال يستحق السكون وهي علامة فعل الأمر، كما يعلل جزم المضارع في سياق الشرط بأن الفعل في الجملة الشرطية معلق معناه بمعنى جواب الشرط وذلك نقص في دلالته الزمنية، كما كان لدى المخزومي، وكذا جزمه في جواب الطلب لعدم تمامه ودلالته الناقصة؛ فلذلك لم يستحق حركة الإعراب التي تدل على معنى الزمن، والفعل في الجملة الشرطية والجملة الطلبية غير ذي فائدة لعدم وقوعه.

أما بناء المضارع المتصل بنون النسوة على السكون، أو بنون التوكيد على الفتح، فهو يذهب في الأول إلى تفسير المبرد، وهو أن الفعل المضارع المتصل بنون النسوة يبنى على السكون كراهة توالي الحركات، وأما المتصل بنون التوكيد فليس له تعليل لديه.

كان تناول الجواري لعلامات إعراب الفعل ودلالتها بحسب المعاني الزمنية، وربط علامات الإعراب بهذا التنوع في الدلالة الذي يحدثه استعمال الفعل في سياقات مختلفة. وكانت انطلاقته من التراث النحوي، وأحكام الفعل المضارع في رفعه ونصبه وجزمه قد سبق للنحويين أن ذكروها لكنهم كانوا ينسبونها لعوامل

(1) انظر: نحو الفعل (٤٨ وما بعدها)، وانظر: شرح ابن عقيل (٤٠/١، ٣٦٤/٢).
(2) نحو الفعل (٤٩).

الرفع والنصب والجزم مع ذكرهم لما لقرائن النصب والجزم من تأثير دلالي حين تستعمل مع الفعل. والجواري وقبله المخزومي حاول كل منهما أن يسقط العوامل من التقدير، وجعل التنويعات الدلالية للزمان المصاحبة لمختلف الاستعمالات هي التي تقوم مقام العوامل، ولكن ظلت حالات لم يستطع أي منهما تفسيرها، وقد أشرت إلى ما فات المخزومي. وأما الجواري «فإن تعليله لإعراب المضارع لم يكن دائما مقنعا وخصوصا إهماله استعمالاتٍ» تنافي ما ذهب إليه من أن تقييد المضارع وتمحيضه لمعنى من معاني الزمن ينقله من الرفع إلى النصب أو الجزم، فإذا كان النصب هو حكم المضارع الدال على المستقبل فَلِم لم يكن المضارع المقترن بالسين أو سوف منصوبا؟ والحال أن هاتين الأداتين هما من أهم وسائل تمحيض هذا الفعل للمستقبل»[1]، وهناك مواضع أخرى لم نجد لها تفسيرا في دراسته كوقوع المضارع بعد «لا» و «ما» النافيتين حين يكون سياق الاستعمال للفعل المستقبل أو الماضي. فالمحاولة تبقى قاصرة على الرغم من اجتهاده في علاج هذه القضية في النحو العربي.

* * *

وأما القسم الثاني فهم الدارسون المحدثون الذين تلقوا دراستهم في الغرب وحاولوا نقل النظريات اللغوية الحديثة وتطبيقها على العربية، لكننا لم نجد قضية حركات الإعراب تبرز موضوعا في دراساتهم النحوية إنما تناولوها في مجال الدراسة الصوتية مع أصوات المد واللين. تناولوها في ضمن الأصوات وصفاتها والفرق بينها في الطول والقصر، ثم سلوكها في الاستعمال من حيث التأثر والتأثير مع الأصوات الأخرى، ولم يتعرضوا لدلالتها في التركيب كما كان لدى

(1) نظرات في التراث اللغوي العربي (٧٧، ٧٦)، وانظر: الكتاب (٣٥/١)، مغني اللبيب (١٣٨/١، ١٣٩).

أصحاب التيسير في تناولهم هذه القضية. وأنكر بعضهم دلالتها واتخذ موقف قطرب القديم فذهب إلى أنها ((لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض))[١]. وقد مر هذا سابقًا، ومنهم من أشار إلى أن الحركة الإعرابية يستأنس بها أحيانا لمعرفة وظيفة الاسم عندما يحصل لبس في جمل تستعمل فيها أدوات متعددة الدلالة مثل ((ما)) فهي للنفي وللتعجب وللاستفهام. ففي كل استعمال لها دلالتها وحركتها الإعرابية وهذا ما قال به القدماء، لكنه يرى في قضية إعراب الفعل وبنائه قضية مفتعلة، ويحيل ظهور حركات الفعل في أزمانه المختلفة إلى الصرف لا إلى النحو؛ ولذلك فقضية إعراب الفعل قضية باطلة عنده[٢]. على أنه يعترف بأن أدوات النصب والجزم تشير إلى معانٍ معينة في الفعل، لكن المؤلف لم يول هذا الموضوع ما يستحقه من العناية ولم يجد حلاً في ضوء البحوث اللسانية، وذهب إلى أن هذه البحوث قاصرة في الوقت الراهن[٣].

إن أهم محاولة حديثة في دراسة العربية هي محاولة تمام حسان في كتابه ((العربية - معناها ومبناها)). درس فيها العربية الفصحى بفروع دراستها المختلفة لا فرع معين[٤]، في ضوء منهج البنيوية الوصفية، وكان موضوع ((دراسته الأول

(1) من أسرار اللغة لإبراهيم أنيس (٢٢٤)، وانظر ص ١٥٨.
(2) انظر: الألسنية العربية لريمون طحان (١٣-١٩).
(3) انظر: نظرات في التراث اللغوي للمهيري (٧٤) ويقصد ريمون طحان المشار إليه في الهامش (١).
(4) العربية معناها ومبناها (٩، ١٥).

والأخير هو المعنى وكيفية ارتباطه بأشكال التعبير المختلفة»[1]، وكانت نتيجة دراسته أن أسقط فكرة العوامل التي شغلت النحويين قرونا، وهو ما حاوله أصحاب تيسير النحو، وأقام مكانها نظرية القرائن، وهي عنده قسمان: القرائن المعنوية والقرائن اللفظية، وجعل حركة الإعراب إحدى القرائن اللفظية. فانتقد النحويين القدامى الذين جعلوا حركة الإعراب مدار بحوثهم، وعواملها مدار نظريتهم إذ قال: «إن العلامة الإعرابية بمفردها لا تعين على تحديد المعنى... وكل ما أثير [حول العامل] من ضجة لم يكن أكثر من مبالغة أدى إليها النظر السطحي والخضوع لتقليد السلف والأخذ بأقوالهم على علاّتها»[2].

إن تضافر القرائن هو الذي يعين على تحديد المعنى النحوي، ولا يمكن بقرينة الإعراب وحركته وحدها، فالقرائن بنوعيها تغني عن العوامل التي شغلت النحويين، فهي التي تتضافر على إيضاح المعنى الوظيفي النحوي[3]، مما يجعل في الإمكان الترخص أحيانا في بعض القرائن إذا أُمِن اللبس ومنها قرينة الإعراب «اعتمادا على غيرها من القرائن اللفظية والمعنوية»[4].

(1) المصدر السابق (٩).

(2) المصدر السابق (٢٠٧) (إن ما سماه الدكتور تمام قرائن التعليق قسمان:

١- القرائن المعنوية وهي: الإسناد والتخصيص والنسبة والتبعية والمخالفة وتحت كل من هذه القرائن فروع ص (١٩١-٢٠٤).

٢- القرائن اللفظية وهي: العلامة الإعرابية والرتبة والصيغة والمطابقة والربط والتضام والأداة والنغمة ص (٢٠٥-٢٣١).

(3) العربية معناها ومبناها (٢٠٧).

(4) المصدر السابق (٢٣٣، ٢٣٤).

المصادر والمراجع

١- إحياء النحو، إبراهيم مصطفى - مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٣٧- القاهرة.
٢- الأصول في النحو، أبو بكر بن السراج - تح د. عبد الحسين الفتلي ط٣ مؤسسة الرسالة - بيروت ١٩٨٨.
٣- الألسنية، ريمون طحان - دار الكتاب اللبناني - بيروت ١٩٧٢.
٤- الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي - تح د. مازن المبارك - دار النفائس ٥ بيروت ١٩٨٦.
٥- تاريخ اللغات السامية، ولفنسن - ط١ مطبعة الاعتماد - القاهرة ١٩٢٩.
٦- تبسيط قواعد اللغة العربية، أنيس فريحة – دار الكتاب اللبناني – بيروت ١٩٥٩.
٧- التبيين عن مذاهب النحويين، أبو البقاء العكبري - تح د. عبد الرحمن العثيمين - ط١ الرياض ٢٠٠٠.
٨- التطور النحوي للغة العربية، برجستراسر تصحيح وإخراج د. رمضان عبد التواب - مكتبة الخانجي القاهرة ١٩٩٧.
٩- الخصائص، ابن جني - تح محمد علي النجار ط٣ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦.
١٠- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني - دار الكتاب العربي ط١ بيروت ١٩٩٥.
١١- سر صناعة الإعراب، ابن جني - تح مصطفى السقا والزفزاف وإبراهيم

مصطفى وعبد الله أمين - ١٩٥٤- القاهرة.
١٢- شرح الكافية، الرضي الأستراباذي - تح يوسف حسن عمر - منشورات جامعة بنغازي.
١٣- الصاحبي في فقه اللغة، أحمد بن فارس - تح مصطفى الشويمي بيروت ١٩٦٣.
١٤- طبقات فحول الشعراء، ابن سلام الجمحي - شرح محمد شاكر - دار المعارف للطباعة والنشر.
١٥- طبقات النحويين واللغويين - أبو بكر الزبيدي - تح أبو الفضل إبراهيم ط١ طبعة الخانجي بمصر ١٩٥٤.
١٦- العربية، يوها فك - ترجمة د. رمضان عبد التواب - مكتبة الخانجي بمصر ١٩٨٠.
١٧- في التفكير النحوي عند العرب، د. زهير غازي زاهد - عالم الكتب - بيروت ١٩٨٦.
١٨- في النحو العربي قواعد وتطبيق، د. مهدي المخزومي - دار الرائد العربي - بيروت - ١٩٨٦.
١٩- الكتاب، سيبويه - تحقيق عبد السلام هارون - دار القلم - ١٩٦٦.
٢٠- معاني القرآن، أبو زكريا الفراء - تح أحمد يوسف نجاتي، محمد علي نجار - دار السرور - بيروت.
٢١- مغني اللبيب، ابن هشام الأنصاري - تح محيي الدين عبد الحميد - دار الشام للتراث - بيروت.
٢٢- المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري - تقديم علي بو ملحم - مكتبة

الهلال ط١ - بيروت.
٢٣- من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس - مكتبة الأنجلو المصرية ط٤ ١٩٧٢.
٢٤- نحو الفعل، د. أحمد عبد الستار الجواري ط١ المجمع العلمي العراقي ١٩٧٤.
٢٥- نزهة الألباء، أبو البركات الأنباري - تح إبراهيم السامرائي - مكتبة الأندلس ١٩٧٠.
٢٦- نظرات في التراث اللغوي العربي، د. عبد القادر المهيري - دار المغرب الإسلامي ط١ بيروت ١٩٩٣.
٢٧- همع الهوامع - السيوطي - تح عبد العالم سالم مكرم - مؤسسة الرسالة ١٩٨٧ بيروت.